

إمكان التاريخ وواقعية السنة

د. عبدالله الشهري

بسم الله الرحمن الرحيم

بين يدي الكتاب

جرت العادة في أكثر الدراسات التي تصدت لإبطال شبهة إنكار السنة بإيراد الأدلة النقلية على وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم ونقل الإجماع على حجية السنة فضلاً عن ثبوتها، لكن هذا البحث يتصدى لهذه الشبهة من زوايا جديدة أبرزها نظرتان:

نظرة كلية تتعاطى
مع ظرف التاريخ
كموضوع شرطي
للمعرفة التاريخية.



نظرة جزئية
تتعاطى مع السنة
كظاهرة مخصصة
وضرورية من هذه
المعرفة.



القسم الأول:

تشبيد الإطار

علاقة إمكان السنة وواقعيتها بتاريخ

إن الحديث عن ثبوت السنة كظاهرة تاريخية ودجة شرعية يستدعي الحديث عن التاريخ وواقعيتها، ذلك أن واقعية السنة ثبوتًا ودجية إنما هي واقعية خاصة مشتقة من واقعية أكبر هي واقعية التاريخ ككل.

وفي سياق إبطال إنكار السنة بإحقاق القول في واقعيتها ثبوتاً وحجيةً سنولي جانب واقعية التاريخ عقلاً وسمعاً عناية خاصة؛ واختيارنا لدلائل السمع من القرآن فقط متعمّد؛ ليرى منكر السنة المكتفي بالقرآن بزعمه، أنه قد اكتفى بما يُغني في إبطال إنكاره.

إمكان التاريخ وواقعيته في القرآن الكريم

أولاً :

سيتعذر إمكان
التحقق من
صدقهما لو كان
التاريخ متعذرًا أو
مستحيلًا.

صدق ما في الآيات الخبرية ، مثل :
قوله تعالى: (وَأَنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ أَوْلَمَ يَكُنْ لَهُمْ
آيَةٌ أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ).
وقوله تعالى: (مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ إِنْ
هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ).

سيكون تكليفاً
بمتعذر لو كان
التاريخ متعذراً أو
مستحيلاً.

أولاً:
وإمكان ما في الآيات الإنشائية، مثل:
قوله تعالى: (اثْبُونِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ
عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ).

فإمكان السنة كحدث تاريخي لا
يمكن أن يتحقق دون اعتداد
بواقعية التاريخ، واشتماله على
قوة برهانية تكفي لإحقاق الحق
في أي قضية دينية تهتم البشر.

ثانيًا :

إذا احتج القرآن بطريق ما في تحصيل علم ديني، أو ما تقوم به الحجة في أمر ديني، فإنه بالافتضاء يزكي صلاحية ذلك الطريق لأن يُحصَل به الحق في قضية دينية أو دنيوية، وهذا شرط أساسي للإقرار بإمكان ثبوت السنة وإمكان حجيتها تبعاً لإمكان التاريخ وواقعيتها.

إمكان التاريخ وواقعيته في تجارب البشر المعرفية

التواتر المعنوي الذي متى ما اكتمل في نفس الباحث لم يمكنه الشك في ثبوت معرفة تاريخية ما، مثل: التصديق بسخاء حاتم الطائي فضلاً عن الشك في وجوده. فإن جنس التواتر المعنوي هذا هو الذي يجعل استقرار السنة من حيث هي حدث تاريخي واقعة يتعذر إنكارها.

إن التجربة البشرية العادية قاضية بإمكان المعرفة التاريخية وواقعيتها، والتجربة الجمعية البشرية إذا طبقت على فاعلية طريق ما من طرق المعرفة فإنها تلقائيًا تنال مصادقة الشرع واعتماده.

ثبوت التاريخ وفائدته

إن حقائق التاريخ مما يخضع للاختبار لكنه ليس الاختبار التجريبي المشاهد وإنما الاختبار النقدي العقلي الذي يمدح المعطيات ويؤلف بينها، وذلك بهدف الوصول إلى تمييز الحقيقة والإيقاع بالتزوير.

إمكان التاريخ وواقعيته في تجارب البشر المعرفية

إن عددًا من المؤرخين والفلاسفة في المعرفة التاريخية قعدوا الأمور الآتية التي سنرى بعد استعراضها أن أهل السنة بعامة وأئمة النقد الحديثي بخاصة قد كانوا على وما زالوا على الجادة شرعًا وعقلًا وواقعًا:

الاتفاق على إمكان التاريخ وواقعيته.



المعرفة التاريخية الصحيحة ليست متعذرة، وقصاري
ما هو مطلوب لها الشخص المناسب والعقل
المتهيء لاحتضان الموضوع المدروس واستيعابه.



لابد من مراعاة حال الشاهد النفسية ودرجة تيقظه،
وهو لا يختلف عما اشترطه علماء الحديث في الراوي
عند التلقي والأداء.



لابد من وجود معايير نختار على أساسها ما نختار ونرد ما نرد عند التصدي للمعطى التاريخي، ونحن نجد أن نقل السنة وعلم أصول الرواية قام بناء على ذلك، فما قرره ديوي من المتطلبات الأساسية في منطق البحث التاريخي، متطابقة مع منطق التحقق عند المحدثين المسلمين.



أثار ديوي ملاحظة مركزية من صلب الحديث عن واقعية التاريخ وإمكان المعرفة التاريخية وهي مفهوم (الأثر المتبقي)، وهي تطابق إشارة قرآنية كما في قوله تعالى: (أَوْ أَثَارَةٌ مِنْ عَلَمٍ).

لكن منكر السنة لا يرى واقعية السنة حدثًا تاريخيًا يستحق المكابدة البحثية بل إن نفس وجود السنة بالنسبة له إشكال لا حل له إلا الإنكار رأسًا.



إمكان نقل المعرفة الدينية التي تقوم بمثلها الحجة

إمكان المعرفة التاريخية تؤدي إلى إمكان نقل المعرفة الدينية التي تقوم بمثلها الحجة ولكن **بثلاثة شروط:**

١.

أن يكون المعطى
المعرفي مما
يصلح أن يكون
موضوعاً للبحث
التاريخي.

٢.

أن يكون الباحث
الشخص المناسب،
أي : يتمتع بعقل
يُحسن التعامل
مع المعطى
المعرفي
التاريخي.

٣.

أن يكون المعطى
المعرفي
التاريخي قد ترك
أثراً يصلح بموجبه
أن يكون موضوع
تصور وحكم من
قبل الباحث.

علم الإسناد هو آلة التعامل المثلى مع الآثار،
وباعتماده فكرة الاتصال وسبر سير الرواة، تصبح
الآثار المتبقية بالفعل موضوعاً نموذجياً لبحث
تاريخي يمنح عمليتي التصور والحكم دقة
خاصة.

أن ممارسة البحث التاريخي، ممكنة وغير متعذرة، وليست معجزة أو كرامة، أقرتها طريقة القرآن في استخراج المعرفة الدينية من الماضي بالاجتهاد والنظر. ومجرد كونها موضوعاً للاجتهاد والنظر؛ يعني: ضمناً جواز الخطأ والظن، ولا ينبغي أن يوجب هذا بذاته ردّاً مطلقاً لممارسة البحث التاريخي ولا قدماً ضرورياً في نتائجه.

الشخص المناسب لممارسة البحث التاريخي لاستخراج العلم من الماضي كما اقترحه ابن الوزير اليماني:

"ينبغي من كل مكلف أن يطرح العصبية، ويصح
النية، ويستعمل النظر بالفطرة التي فطر الله
الناس عليها، ولا يقدم عليها ما لقنه أهل
مذهبه؛ فإنه إذا نظر كذلك في كل أمرين
متضادين فيما يحتاج إليه، يجد ترجيح الحق
منهما على الباطل بيئاً لا يدفع، مكشوفاً لا
يتقنع"

اللغة التي يتحدثها شخص ما يمكن تأويلها بشكل صحيح من قبل شخص آخر من خارج الجماعة اللغوية لذلك المتحدث.

هناك عالم حقيقي يمكن تحصيل معرفة صحيحة عنه.

هناك أشخاص آخرون يعقول.

يمكن للمرء أن يعلم ما تفكر به تلك العقول .

الفرضيات
الفلسفية
المؤصلة لإمكان
المعرفة
التاريخية كما
أجملها مورفي:

أعضاء ثقافة
ما يمكنهم
فهم أعضاء
ثقافة أخرى،
بما في ذلك
ثقافتهم.

هناك ماض عاش فيه
البشر وتصرفوا
بطريقة ما.

يمكننا التوفر على
معرفة دقيقة
بالماضي.

يمكن تفسير أفعال
البشر سببياً.

إن واقعية المعرفة التاريخ متبناة بالضرورة على التسليم بهذه الفرضيات، وواقعية التاريخ بهذا الاعتبار هي التي تضعنا أمام حتمية السنة كظاهرة تاريخية وحقيقة قدرية، بحيث يبدو أي إنكار مطلق لها ضرباً من ضروب السفه العلمي.

إن الاحتجاج
بواقعية التاريخ
وفلسفته، ليس
مسلكًا موازيًا
للمسلك القرآني،
فضلا عن أن يكون
ظهريًا عليه، إن
احتجاجنا ذلك إنما
كان للأسباب:

ليبيان أن منهجية القرآن قد أسست للمبادئ النظرية التي صححت موقف أولئك الفلاسفة من التعاطي مع المعرفة التاريخية.



لإقامة الحجة على منكر السنة بأن أهل الحديث قد جسدوا النموذج الأنصح والأكمل في الترجمة عن تلك المنهجية.



لإقامة الحجة على المنكر بنفس المستند الذي اعتمد عليه في إنكاره للسنة وهو التاريخ.

